



وزارة الاقتصاد MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – روسيا

ادارة سياسات التجارة الخارجية	هند اليوحه	اعداد
ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية	د. مطر احمد	مراجعة

قطاع التجارة الخارجية

2017

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى .

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلكت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2016م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة .

تطورات القطاعات الاقتصادية

ذكر التقرير ان عدد كبير من الشركات الرئيسية مملوكة من قبل الحكومة وتمثل حوالي نصف اجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتحلّ مركزاً مهيماً على القطاعات الرئيسية، ولا سيما في الأعمال المصرفية والنقل والطاقة. واتخذت السلطات الروسية خطوات لتحسين حوكمة وخصخصة الشركات المملوكة للدولة من أجل زيادة الإنتاجية والمنافسة والكفاءة، وبسبب التباطؤ الاقتصادي تم تطبيق برنامج الخصخصة خلال الاعوام 2014-2016.

أورد التقرير ان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطأ في عام 2013 و 2014 وتقلص بنسبة -3.7 في المائة في عام 2015 ويرجع ذلك الانخفاض الكبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتراجع اسعار النفط بأقل من 50 دولار أمريكي. ولان العقوبات الاقتصادية التي تفرضها بعض البلدان الغربية والتدابير المضادة من جانب الاتحاد الروسي لعبت دوراً في الانخفاض وتدفقات رأس المال القوية أدت الى انخفاضاً حاداً في قيمة الروبل (العملة الوطنية) وفي زيادة التضخم.

وأوضح التقرير انه ووفقاً لصندوق النقد الدولي فان الاتحاد الروسي على مسار تحقيق استقرار؛ ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8 % في عام 2016 وأن ينمو بنسبة 0.8 % في عام 2017. ويرجع تأخر النمو الى التباطؤ في الإصلاحات الهيكلية الخاصة بالإجراءات والقوانين والتدخل الحكومي الكبير في الاقتصاد الذي يعيق الاستثمار. وتنفذ الحكومة الروسية حالياً برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تعزيز المنافسة في أسواق السلع والخدمات وتحسين حقوق الملكية وتجديد الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات لتحسين المناخ وزيادة الاستثمارات.

يتمتع الاتحاد الروسي بفائض في كل من التجارة والحسابات الجارية لميزان المدفوعات ويرجع ذلك الى إيرادات النفط وعائدات تصدير الغاز، وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من فائض الحساب الجاري فقد انخفض من 3.3 % عام 2012 إلى 1.5 % في عام 2013 و من ثم تعافى ليصل إلى 5 % عام 2015. وشهدت الواردات انخفاضاً حاداً وهذا يعكس ضعف كل من الطلب المحلي ونفقات التحويل بسبب انخفاض قيمة الروبل، ويتوقع صندوق النقد الدولي لعام 2016 فائض في الحساب الجاري ليصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر قطاع الخدمات مساهم رئيسي في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي ويصل إلى 62% من الإجمالي لعام 2015 وكجزء من التزام الاتحاد الروسي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ألغت تقييد رأس المال الأجنبي 49% في الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويقتصر حق مشاركة رأس المال الأجنبي في النظام المصرفي الروسي إلى 50% وسيسمح لشركات التأمين الأجنبية بإقامة فروع بعد تسع سنوات من انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية (أغسطس 2021).

أوضح التقرير ان وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الصناعة والتجارة المسؤولة عن التجارة الخارجية عندما انضم الاتحاد الروسي الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي EAEU نقل عدد من مهام تجارتها الخارجية إلى EAEU ولا سيما اللجنة

الاقتصادية الأوروبية (EEC). بعض المهام تشمل معدلات التعريفات الجمركية على الواردات والتجارة العابرة، والتدابير غير التعريفية والسياسات الجمركية و إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء وإدارة المناطق الاقتصادية والصناعية الخاصة، وتطوير الأنظمة التقنية وتدابير الصحة والصحة النباتية. كنتيجة لذلك، يتم تنفيذ صياغة السياسة التجارية في الاتحاد الروسي من خلال المؤسسات الوطنية والتشريعات والهيئات مع EAEU.

التجارة الثنائية والاتفاقيات الثنائية

أورد التقرير ان الاتحاد الروسي انفصل عن الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1991 وفي أغسطس عام 2012 أصبح الاتحاد الروسي عضو رقم 156 في منظمة التجارة العالمية وخلال اول استعراض لتقرير مراجعة السياسة التجارية تبين ان برنامج الإصلاح الحالي يهدف إلى تحويل الاقتصاد الى السوق المفتوحة للخارج وتحرير التجارة والاستثمار وتطبيق الالتزامات المتخذة في منظمة التجارة العالمية.

خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، قدم الاتحاد الروسي التزامات واسعة النطاق للوصول إلى اسواق السلع والخدمات وطرف في "اتفاق تكنولوجيا المعلومات" وطرف مراقب في اتفاق المشتريات الحكومية (GPA). وقد ذكرت السلطات الروسية أنها ستبدأ مفاوضات للانضمام في برنامج العمل العالمي في النصف الثاني من عام 2016. وهي غير عضو في الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن التجارة في "الطائرات المدنية". ويمنح الاتحاد الروسي على الأقل معاملة الدولة الأكثر رعاية لجميع شركائها التجاريين.

ذكر التقرير ان 10 اتفاقيات خاصة بالتجارة الإقليمية للاتحاد الروسي دخلت حيز النفاذ وتضم اثنا عشرة من الشركاء التجاريين و هم: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، جمهورية مولدوفا، صربيا، طاجيكستان، تركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان. واستحوذت تجارة البضائع (الصادرات والواردات) مع الشركاء التجاريين في عام 2014 الى 12.2 % من إجمالي التجارة في للاتحاد الروسي.

العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية

على صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة 2.5 مليار دولار خلال عام 2015 وخلال الأشهر التسعة الأولى 2016 وصل إلى أكثر من 1.6 مليار دولار، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدّر إلى روسيا سفن إرشاد ضوئي وسفن إطفاء الحرائق، سفن جرافة أو كاسحة (كراكات)، حلي ومجوهرات وأجزاؤها، من معادن ثمينة أو من معادن عادية، وشاي. وتستورد منها ماس، وإن كان مشغولاً، ولكن غير مركب ولا منظوم، ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق وحنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم.

الاستثمار الاجنبي المباشر

أورد التقرير ان الحكومة الروسية تعتبر الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد ونقل التكنولوجيا والابتكار وجاري العمل على تخصيص مناطق حرة ومجمعات للتكنولوجيا. كما تمنح بعض الامتيازات الاستثمارية مثل الحوافز الضريبية والبنية التحتية المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

ذكر التقرير ان المعوقات الرئيسية التي تقلق المستثمرين الأجانب تتلخص في ضعف وتيرة الإصلاحات الحكومية وبيروقراطية الأنظمة و التدخلات الحكومية. ولمواجهة هذه التحديات، فقد تم تنفيذ تدابير مختلفة بما في ذلك اعتماد "خطة العمل الوطنية" لمكافحة الفساد، وتعديل القانون الجنائي وقانون "المخالفات الإدارية"، والتصديق على "اتفاقية" مكافحة الرشوة في الميدان وعلاوة على ذلك، تم إنشاء "البرنامج الوطني للمبادرة التجارية والإصلاحات التنظيمية الأخرى على مدى السنوات القليلة الماضية والتي ستؤدي الى تحسين مناخ الأعمال واجتذاب تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

معالم بارزة

ذكر التقرير ان الاتحاد الروسي منذ منتصف عام 2012 بدأ بخطوات لتحسين العمليات الجمركية بناء على خطة عمل لتبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين الكفاءة لكل من الواردات والصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة الاقتصادية الأوراسية ECC على وضع الية لنافذة تخليص واحدة بما في ذلك تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية. وفي 22 أبريل 2016 قد أودع الاتحاد الروسي صك قبول اتفاق تيسير التجارة وقد وضعت مؤخرا تدابير تحد من تجارة الترانزيت عبر أراضيها.

في عام 2013 تم اعتماد قانون جديد للمشتريات الحكومية يهدف الى إقامة نظام مشتريات حكومية شاملة وتعزيز كفاءة الشراء والتصدي للفساد مما أحرز إنجازا هاما في مجال المشتريات وزيادة الثقة في الأعمال التجارية في مجال المشتريات العامة. وفي 25 مارس 2014 تم اعتماد تفضيل اسعار 15% لشراء السلع المنتجة محلياً.

خلال الفترة قيد الاستعراض تم تعديل فصول الملكية الفكرية من "القانون المدني" في عام 2014 وإنشاء محكمة "حقوق الملكية الفكرية". وفي إطار استراتيجية "التنمية المبتكرة" لعام 2020 تم تحديد اوليات للتركيز عليها مثل الابتكار وتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية والتعاون الدولي لتطوير التكنولوجيات الجديدة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تعتبر روسيا ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في العالم ورابع أكبر منتج من الكهرباء في العالم وأصبحت واحداً من الاقتصادات الأكثر كثافة لاستخدام للطاقة. والأولوية الرئيسية للاتحاد الروسي هو تنويع اقتصادها بعيداً عن المعادن وموارد الطاقة وقد حددت هدفا استراتيجيا لخفض كثافة الطاقة المستخدمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% بحلول عام 2020 من خلال التوفير في الطاقة وتحسين الكفاءة وإزالة القيود التنظيمية وتشجيع تنمية الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبالرغم من سقوط أسعار النفط في السنوات الأخيرة، لا تزال الأنشطة المتعلقة بالنفط تساهم بنحو 20 % من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل ثلثي الصادرات السلعية وحوالي نصف إيرادات الحكومة الاتحادية.